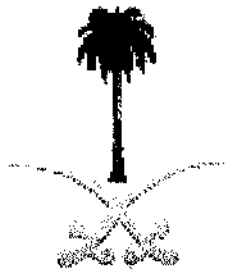

كلمـــــة

صاحب السمو الملكي
الأمير سعود الفيصل

وزير الخارجية

المملكة العربية السعودية

أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة
في دورتها السابعة والخمسين

١٢ رجب ١٤٢٣ هـ
١٩ سبتمبر ٢٠٠٢ م

السيد الرئيس ،

يطيب لي بمناسبة انتخابكم رئيساً للجمعية العامة ، في دورتها السابعة والخمسين ، أن أتوجّه إليكم شخصياً ، وإلى بلدكم الصديق جمهورية تشيكيا ، بخالص التهنئة ، متمنياً لمعاليكم التوفيق ، ومعبّراً عن ثقتي بأنكم ستديرون أعمال هذه الدورة بكل الاقتدار والفعالية .

وأودّ بهذه المناسبة ، أن أعبّر عن الامتنان لسلفكم السيد/ هان سونغ سو ـ رئيس الدورة السابقة ـ والذي أدار أعمالها بحكمة ودراية ، ويستحق منا كل الثناء والتقدير . ولا يفوتني في هذه المناسبة ، أن أتقدّم بالتحية لمعالي الأمين العام للأمم المتحدة ، السيد/ كوفي عنان ، مقرونة بالشكر ، والإشادة بمساعيه المتواصلة من أجل إحلال السلام ، وتثبيت الأمن في العالم ، وعلى جهوده الطيبة لترسيخ دور المنظمة ، والرقيّ بكفاءتها وزيادة فعاليتها . وترى بلادي في انضمام سويسرا مؤخراً إلى هيئة الأمم المتحدة ، ما يمكن أن يُثري منظمتنا ، ويعزّز دورها بما هو معروف عن هذا البلد من إسهامات وخبرة على صعيد التعاون الدولي المثمر .

السيد الرئيس ،

يصادف انعقاد دورتنا الحالية ، مرور عام على الكارثة الرهيبة التي حلت بالولايات المتحدة الأمريكية ، من جراء عمل إرهابي دنيء ، أزهق أرواح آلاف من الأبرياء ، ونجم عنه خسائر مادية هائلة ، وأضرار بالغة ، وتداعيات ما زلنا نعاني من آثارها وتبعاتها .

إن ما أصاب الشعب الأمريكي من ألم وحسرة على فقدان ذويهم من ضحايا هذا العمل الجبان ، أصابنا ونحن نرقب ما حصل في حالة من الذهول والشعور بالاستنكار الشديد ، والإدانة المطلقة لمرتكبي هذا الجرم المشين ، الذي بلغ حدوداً بعيدة في البشاعة والوحشية .

فإلى فخامة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، وإلى أسر كافة الضحايا ، والأمّة الأمريكية كلها ، أتقدم لهم جميعاً ، بخالص المواساة وصادق المشاعر ، مؤكداً لهم أن ما نعرفه عن الأمّة الأمريكية من المنعة والاعتداد بالنفس ، لا يمكن أن تزيده هذه التجربة الأليمة إلاّ قوة وصلابة ، ولم يكن من الصعب علينا أن نلحظ ذلك ـ ونحن نشارك الشعب الأمريكي، بقيادة رئيسهم ، الذكرى الأولى لهذا الحدث ، وما لمسناه من التصميم لمواجهة هذا التحدّي والإصرار على المُضيّ وفق المبادئ والمُثل التي دعا إليها الآباء المؤسسون لهذه الأمّة العظيمة .

السيد الرئيس ،

لقد غمرنا شعورٌ عارم بالألم ونحن نرى مجموعة من شبابنا الذين كان بإمكانهم أن يُسهموا في كل ما يعود بالخير والرفاه لوطنهم ، وهم يقعون فريسة لمن أغواهم للانخراط في طريقٍ أودت بهم إلى نهاية مفجعة، ووجهوا إساءة بالغة للوطن الذي احتضنهم ، ولدينهم الذي يُحرّم ما أقدموا عليه . واسمحوا لي هنا ، أن أقتبس عبارات من رسالة صاحب السمو الملكي ولي عهد المملكة العربية السعودية ، لفخامة الرئيس الأمريكي جورج بوش ، وهو يصف وضعية هؤلاء الشباب بأفضل وأبلغ وصف على النحو التالي : " لقد غُرِّرَ بهم ، واختطفت أفكارهم ، وسُلِبَت عقولهم ، فتنكروا لدينٍ منهجه التسامح ، وانسلخوا من أوطانهم وذويهم ، وتحوّلوا إلى

أداة استخدمت للإساءة إلى الإسلام والمسلمين . وهنا أودّ أن أؤكد ، وبلغة قاطعة ، أن أبناء الإسلام المخلصين لن يسمحوا لفئة قليلة من المتطرفين المنحرفين أن تتحدث باسم الإسلام ، وتشوّه روحه السمحة . وأتوجّه للشعب الأمريكي الصديق ، لأذكر لهم أن أصدقاءهم في المملكة العربية السعودية قد استنكروا هذا الاعتداء الأثيم ، وأدانوه بنفس قدر استنكار وإدانة الشعب الأمريكي ، ويجب أن لا يغيب عن ذهن أحد ، أننا في المملكة العربية السعودية ، نؤمن إيماناً لا يتطرّق إليه الشك ، أنه لا يجوز لأيّ سبب ومهما كانت الذرائع ، أن تسفك الدماء ، ويقتل الأبرياء ، ويروّع الآمنون . ونحن حين نجدّد العزاء الصادق لذوي الضحايا ، لا نتوقف عند إبداء المشاعر ، وإنما نؤكد من جديد ، أننا بحول الله ، عازمون على بذل ما نستطيع من أجل مكافحة هذا الداء الخبيث لاجتثاثه من عالمنا . وستستمر بلادي في موقفها الصلب الحاسم من الإرهاب ، وستمضي منفردة و بالتعاون مع التحالف الدولي ، في شن حرب لا هوادة فيها على الإرهابيين ، مدفوعة باعتقادها الجازم ، أن الإرهاب مرض فتاك يهدد كل مجتمع ، ويجب أن تتضافر كل الجهود للقضاء عليه " .

السيد الرئيس ،

إن موقف المملكة العربية السعودية من الإرهاب ، كان ولا يزال واضحاً وموضوعياً ومسؤولاً ، وليس هناك غرابة في ذلك ، حيث أن هذه الدولة ، قد شرفها الله بأقدس مقدسات المسلمين ، وجعلها موطن الرسالة السماوية السمحاء، والحريصة على تطبيق أحكام الدين الإسلامي الحنيف . ولقد أكدت المملكة العربية السعودية دعمها التام لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالإرهاب وتعاونت مع المجتمع الدولي بشكل كامل في تنفيذ الجهود الدولية التي تبذل لمكافحة الإرهاب ، وقامت باتخاذ الخطوات اللازمة لسد

أيّ ثغرة في أنظمة جمع التبرعات للإعمال الخيرية التي قد تستغل لغير الأعمال المشروعة والقانونية المخصصة لها أصلاً . وتمكنت السلطات السعودية المختصة من اتخاذ ما يلزم لضمان التقيد بأحكام قرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٣ لعام ٢٠٠١م ، وأيّدت كل تحرك دولي في إطار مجلس الأمن لاتخاذ كافة الوسائل والإجراءات التي تقرّها جميع الدول لملاحقة الإرهاب والتصدي له .

إن المملكة العربية السعودية التي عانت من الأعمال الإرهابية ، سنت الأنظمة التي تعاقب مرتكبي الإرهاب وجعلت مادة مكافحة الإرهاب أحد المواد الأساسية التي تدّرس في المناهج الدراسية . وعلى المستوى الإقليمي، كانت المملكة العربية السعودية من أوائل الدول الموقعة على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الصادرة عن الجامعة العربية عام ١٩٩٨م ، وكذلك على معاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب، وعلى المستوى الدولي ، انضمت المملكة إلى عشر معاهدات واتفاقيات ضد مختلف الأعمال الإرهابية . وإننا نتطلع إلى منظمة الأمم المتحدة ـ بصفتها الهيئة التي تمثلنا جميعاً دون استثناء ـ أن تجعل من الجهد الدولي المناوئ للإرهاب جهداً عالمياً خالصاً مجرداً من التمييز والتحامل ، وأن يكون مؤداه خدمة جميع أعضاء المجتمع الدولي وحمايتهم من شرور الإرهاب بما في ذلك الإرهاب الرسمي المدعوم من الدول .

السيد الرئيس ،

إن مواجهة الإرهاب والتعاون الدولي لتعقب الجماعات الإرهابية ، وبذل كل السبل الكفيلة للقضاء عليه ، يشكل خطوة هامة في طريق تطهير عالمنا من هذه الآفة الخطيرة. إلاّ أن الجهد الدولي المناوئ للإرهاب مهما

بلغت فعاليته لن يتمكن من إزالة هذه الظاهرة كلية إذا جرى التعامل معها بمعزل عن جذورها ومسببات نشوئها وانتشارها . فالأوضاع السياسية والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تشكل تربة خصبة لولادة ونمو النزعة إلى التطرف وارتكاب أعمال العنف . إن قرار القضاء على الإرهاب القائم ، يجب أن لا يكون محل تردّد أو تلكؤ ، غير أنه إذا كان هدفنا إزالة إمكانية نشوبه مجدّداً، فلا بد من إيلاء بعض الاهتمام للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تشكل في كثير من الأحيان لبنات ملائمة لنشأة التطرّف ، خصوصاً عند ما تبلغ هذه الظروف حدوداً بالغة الحدّة ، تنتفي عندها فرص أو إمكانات التغيير أو التطور بالطرق السلمية . فعلى سبيل المثال ، فإن استمرار الأوضاع المتردية للشعوب المقهورة المكتوية بنار الظلم والتعسّف أو الواقعة تحت نير الاحتلال وعجز المجتمع الدولي ، لسبب أو لآخر ، عن إيجاد حلول عادلة لتلك المشاكل . من شأن ذلك أن يوفر فرصة يستغلها ذوو النوايا الشريرة والخبيثة في التغرير بالشباب ، معرضينهم لكل أنواع التضليل والتجهيل ، ومصوّرين لهم أن أسلوب العنف والإرهاب ، هو سبيلهم الوحيد والأمثل لرفع الظلم وإزالة الغبن الواقع عليهم .

السيد الرئيس ،

لقد مضى خمسٌ وثلاثون عاماً ولا يزال الاحتلال الإسرائيلي جاثماً على صدور أبناء فلسطين الذين يُعانون من صنوف الظلم وأنواع القهر . إن حلقة العنف المستمر في الأراضي الفلسطينية المحتلة لن تتكسر ما لم يتحقق للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة التي أقرّها له المجتمع الدولي برمّته وصادقت عليها قرارات الشرعية الدولية واكتسبت طابعاً قانونياً بموجب الاتفاقات التي وقعتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة مع الجانب

الفلسطيني ، غير أن الالتزامات التي تضمّنتها هذه الاتفاقات جرى تعطيلها والتنكر لها من قبل الجانب الإسرائيلي ، سواءً لجهة استمرار الاحتلال أو فيما يتعلق بتعاملها مع الشعب الفلسطيني وقيادته الشرعية . إن سياسة الحصار والتجويع والإجتياحات وتدمير الممتلكات وتدنيس المقدّسات، تتناقض ، ليس فقط مع نصوص الاتفاقات، بل تشكل انتهاكاً صارخاً لكل الأعراف والقوانين الدولية والإنسانية. يُضاف إلى ذلك ممارسات حكومة شارون الرامية إلى تهميش السلطة الفلسطينية التي قامت بموجب اتفاق أوسلو ، وعزل المناطق الفلسطينية ، وتدمير البنية الأساسية، وحين لم يتبقى شيء يستدعي التخريب، اتجه شارون مؤخراً إلى أسلوب الاعتقال والاغتيال للقيادات الفلسطينية ، وأعلن بكل وضوح وصفاقة أن إسرائيل لم تعد ملزمة بأيّ اتفاق أو تفاهم مع الفلسطينيين ، بما في ذلك اتفاق أسلو .

السيد الرئيس ،

لقد بلغ الوضع في الأراضي الفلسطينية حدوداً تنذر بكارثة إنسانية خطيرة ، نتيجة لاستمرار الحصار الاقتصادي ، وانتشار الأوبئة والأمراض ، وانهيار المؤسسات الصحية والأمنية . وإن أهم حقيقة يجب أن يتذكرها الجميع ، خاصة الشعب الإسرائيلي ، أن الأمن الذي وعدتهم به حكومتهم الحالية هم أبعد ما يكونون عنه ، بسبب سياسات وممارسات هذه الحكومة التي ابتعدت عن أسلوب الحوار والتفاوض ، واختارت سبيل القمع والقهر أسلوباً لحل المشكلة الفلسطينية . وإن ما ورد في خطاب الرئيس جورج بوش أمام الجمعية العامة حول استحالة توفر السلام لأيّ من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي ما لم تتوفر لكليهما الحرية اللازمة، يتفق تماماً مع الحالة السائدة التي تشهد استمرار مسلسل العنف والمعاناة لكلا الشعبين ، بسبب حرمان أحدهما من حقه في الحرية والاستقلال . وعليه

فإن نقطة البداية للخروج من هذا المأزق تكمن في إدراك إسرائيل لأهمية وجود فلسطين كدولة مستندة على الشرعية الدستورية ، وكيان قانوني تتوفر له الأهلية اللازمة للتفاوض وحل المشاكل العالقة التي لا سبيل لتجاهلها أو القفز عليها إذا ما أردنا أن نضع نهاية لهذا الوضع المتأزم في الأراضي المحتلة والذي يُنذر بعواقب وخيمة يدفع ثمنها الفلسطينيون والإسرائيليون على حدٍ سواء . وفي تصورنا ، فإن الدولة الفلسطينية المستقلة والمستندة على دستورٍ يلتزم به كل الفلسطينيين، ويحدّد الأسس والقواعد التي تحكم علاقة الدولة بإسرائيل ، ستشكل ضماناً ليس فقط للفلسطينيين ، بل والإسرائيليين ، لأن الجانب الإسرائيلي سيضمنه لنفسه حينها ، إمكانية التعامل مع كيان قانوني محدد الشخصية والملامح ، وسلطة وطنية يقع على عاتقها مهمّة التفاوض مع الدولة المجاورة حول مستقبل علاقاتهما ، وتصبح المسؤولية عندها واضحة ومحدّدة . غير أن تحقيق هذا الهدف يستوجب تحركاً دولياً لإخراج الشعب الفلسطيني من عمق المعاناة الإنسانية والمعيشية الغارق فيها . وفي موازاة هذا الجهد ، هناك أيضاً حاجة ماسّة لتخفيف مستوى العنف القائم ، من خلال تعامل موضوعي وواقعي مع المشكلة الأمنية . وهذا يعني أن على المجتمع الدولي أن يحمّل الحكومة الإسرائيلية نفس القدر من الالتزامات الأمنية ، المطلوب من السلطة الفلسطينية أن تفي بها . إن حصر المسؤولية الأمنية في الجانب الفلسطيني وتحميله ما يحدث من عنف وخلل أمني ، أمرٌ لا يتسم بالواقعية ولا يمكن أن يُساعد على حل المشكلة . فعلينا جميعاً التحرّك لتخفيف المعاناة الفلسطينية ، ومن ثمّ التوجّه لاتخاذ الخطوات العملية اللازمة الكفيلة بوضع القضية الفلسطينية في أول الطريق المؤدي للتسوية المأمولة . أما فيما يتعلق بالتسوية الشاملة للصراع العربي ـ الإسرائيلي ، فإننا نرى في مبادرة السلام العربية المنبثقة عن قمّة بيروت، ما يُغطي هذه المسألة ، ويوفر للمرة الأولى ، مبادرة مستندة على إجماع عربي ، ترتكز على

مقررات الشرعية الدولية ذات الصلة بهذا الصراع ، وتفضي إلى توقيع معاهدة سلام ، يتحقق بموجبها الانسحاب الإسرائيلي الكامل مقابل قيام علاقات طبيعية بين العرب وإسرائيل .

السيد الرئيس ،

هناك مشكلة أخرى بلغت حدّاً كبيراً من التفاقم والتأزم ، وتعتبر مصدر تهديد خطير لأمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط ، وتتمثل في الوضع السائد بالنسبة للعراق وتنفيذ قرارات مجلس الأمن . إن ما ذكره فخامة الرئيس بوش ، في كلمته أمام الجمعية العامة ، بشأن إحالة هذا الموضوع إلى الهيئة الدولية لاتخاذ القرار اللازم بصدده ، يمثل تطوراً إيجابياً يدعو إلى الارتياح ، فلا شك في أن هذه الخطوة قد مهدت الطريق لمناخ طيب أسفر أخيرا عن قرار الحكومة العراقية بقبول عودة المفتشين بدون شروط، وهذا التطور الذي يستخدم الوسائل الدبلوماسية لتلافي المواجهة يدل على أنه في أغلب الأحوال أن إتخاذ خطوة إيجابية يؤدي إلي خطوة إيجابية مقابلة، ومن المناسب في هذا الصدد أن نعبر عن ارتياحنا لاستجابة الحكومة العرقية السريعة لنداء اللجنة الوزارية للجامعة العربية في إجتماعها علي هامش الجمعية العامة، ونعتقد أن المسئولية هي الآن على عاتق مجلس الأمن لبذل جهود جدية من أجل تخفيف معاناة الشعب العراقي الشقيق وعلى عاتق العراق لسرعة تنفيذ ما تعهد به من عودة فرق التفتيش بلا آية شروط مسبقة.

السيد الرئيس ،

لقد عانى العالم من دمار كثير وبؤس إنساني عظيم في القرن الماضي الذي اتسم بالمواجهة الدامية وساده العنف والصراع والكراهية ، وأصبح أمن واستقرار البشرية في عالم اليوم الذي تشابكت مصالحه ، وازداد الاعتماد المتبادل بين شعوبه مرتبط باقتناع المجتمع الدولي ونجاحه في نبذ الحروب والتخلي عن العنف والتصدي للإرهاب وتسوية الخلافات وحل المنازعات بالطرق السلمية وتعزيز ثقافة السلام والحوار وتدعيم التعاون والتسامح والتفاهم .

وتدعو المملكة العربية السعودية إلى قيام نظام دولي إنساني مبني على شراكة جديدة بين الدول النامية والدول المتقدّمة على أساس من التعاون والتكافل وعلاقات اقتصادية دولية ترتكز على العدل والمساواة، وتقوم على المنافع المتبادلة ، وتعتمد على أسس من المسؤولية المشتركة. وتتطلع المملكة العربية السعودية إلى أن يكون القرن الواحد والعشرين، قرنا يحكمه القانون لا القوة الغاشمة، ويسوده الإيمان الصادق بالتعددية، وما تستوجبه من مشاركة الجميع في إدارة شؤون الحاضر وصنع المستقبل، بدلاً من محاولة الإقصاء والاستبعاد والسعي لتجاهل الآخرين. نتطلع إلى عام تشيع فيه منظومة أخلاقية تحكم السلوك الإنساني في أحواله كلها ، ترتفع فيه رايات العدل والرحمة والتواصل بين الناس بما يحقق الأمن والاستقرار والسلام للبشرية جمعاء .